

نيروز غانم ساتيك*

مراجعة كتاب

انتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث؟

المؤلف : محمد حافظ دياب.

تقديم : لطيفة محمد سالم.

الطبعة : الأولى، القاهرة، ٢٠١١.

الناشر : دار الشروق.

عدد الصفحات: ٢٣٦ صفحة من القطع الكبير.



* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

جديدة صاغت التاريخ المصري، مميّزًا بين تلك التحوّلات من حيث كونها ثورات أو انتفاضات أو هبّات أو حركات مقاومة. بينما ختم الكتاب بالقول "إنّ الصوت القادم ... قادم" خلال مناقشته مستقبل الحركة الوطنية المصرية إبّان نهاية عهد حكم مبارك.

يستعرض الكتاب في الفصل الثّاني وجهات نظر المؤرّخين العرب في الجدل حول إرهابات النّهضة العربيّة إن كانت بدأت مع الحملة الفرنسيّة على مصر أم مع إرهابات تحديثٍ سابقةٍ بدأت مع مطلع القرن الثامن عشر من دون أن يقدّم وجهة نظره. ينجح الباحث في تحديد العوامل النفسيّة والاجتماعيّة التي حكمت العلاقة بين قائد الحملة الفرنسيّة على مصر نابليون بونابرت وأعيان القاهرة وخاصّةً المشايخ منهم من جهة وبين المجتمع المصريّ والثّقافة الفرنسيّة من جهةٍ أخرى، وذلك من خلال سرد عوامل ووقائع الجذب والنبذ بين الثّقافتين الفرنسيّة والعربيّة المصريّة أو رجال الدين ونابليون. ومن ثمّ ينتقل إلى سرد وقائع المقاومة المصريّة للاحتلال الفرنسي مجدّلاً الباحثين الآخرين بأنّ المقاومة المسلّحة بدأت منذ اليوم الأوّل لنزول السفن الفرنسيّة في الإسكندريّة ولم تكن مقتصرّة على انتفاضتي القاهرة الأولى والثّانية، بل امتدّت إلى الأرياف المصريّة في الصّعيد. ومن خلال نقله عن المؤرّخ المصريّ الجبرتي مصطلح "دولة الكفر" - أي فرنسا - إضافةً إلى سرد محاولة تغيير المنظومة الأخلاقيّة للمجتمع المصريّ، يظهر لنا دور العامل الديني في توليد حركة المقاومة ضدّ الاستعمار. ويرفض الكاتب الآراء التي تعزو المقاومة إلى الدّورين التّركيّ والمملوكي، ويدعم أفكاره بنقله وقائع عن الجبرتي تفيد بأنّ التّدخل العثمانيّ كان عبئاً على المصريّين، كما أنّ المماليك تخلّوا عن مؤازرة المصريّين خلال الانتفاضة الأولى.

يتّضح من خلال اختيار محمد حافظ دياب بداية تأريخه للاحتجاجات المصريّة منذ الحملة الفرنسيّة على مصر، انحيازه لآراء ألبرت حوراني بأنّ الحملة الفرنسيّة شكّلت وعي العرب المصريّين بتخلّفهم عن مواكبة التطوّر الصّناعي والمعرفي في العالم. وذلك لما تركته من وعي وإدراك لدى النّخبة المصريّة بضرورة مواجهة الغزوات الاستعماريّة الخارجيّة، والذي لا يقع إلا من خلال العمل على بناء دولةٍ مصريّةٍ مستقلّةٍ في قرارها. ويستنتج الباحث أنّ الهويّة الوطنيّة المصريّة ولدت في المرحلة ما بعد هزيمة الفرنسيّين وخلال حملة فريزر البريطانيّة على مصر. وذلك من خلال عدم قبول الأهالي بمرباطة القوّات العسكريّة العثمانيّة في المدن والاحتجاجات على الولاة العثمانيّين "يا ربّ يا متجليّ.. اهلك العثماني"، ممّا يعني أنّ العثمانيّين أصبحوا غرباء عن مصر، إضافةً إلى المطالب الخاصّة بإعادة المواصلات بين القاهرة والصّعيد. ويرى

دأبت دار الشروق للنشر على إصدار سلسلة مؤلّفاتٍ تهتمّ بإعادة قراءة التاريخ المصريّ من خلال تناول إشكاليّة اجتماعيّة - سياسيّة وإعادة التاريخ لصيرورة تطوّرهما. فخلال إرهابات ثورة ٢٥ يناير، تصدّى الباحث محمّد حافظ دياب لقضيّة الانتفاضات والاحتجاجات المصريّة وفق تحقيقٍ زمنيّ يركّز على تحليل الوقائع ومن ثمّ سردها.

يندرج الكتاب في إطار ما يسمّى التاريخ - المسألة من خلال تناول قضيّة الاحتجاجات والانتفاضات والثورات في التاريخ المصريّ وفق إعادة بناء للماضي وليس إحياء له. وذلك انطلاقاً من خلال تحليل المسألة المؤرّخة بأدوات مختلف العلوم الاجتماعيّة (الاقتصاديّة والاجتماعيّة والديموقراطيّة والنفسيّة...) ^(١). ويركّز الباحث على التّحليل الاقتصادي والاجتماعي لفهم الظّاهرة المدروسة، ومن ثمّ ينتقل إلى التّركيز على دور المشاعر في صنع التاريخ والتصورات الخياليّة في تشكيل النّظر إلى الوقائع التاريخيّة. ولذلك يعمد الباحث في كلّ مرحلة إلى تدعيم تأريخها من خلال المخيال الشعبي المصريّ، إمّا من خلال الماويل أو الأغاني أو الأهازيج الشعبيّة والأدب المصريّ أو العالمي وفقاً للثقافة الخياليّة لمغنيّها أو كتابها أو رواتها، والتي عدّها الكاتب في منزلة "مدوّنات تعبيرية" واكبت الحركة الوطنيّة المصريّة وأضافت إليها. استطاع الباحث أن يتعامل بنجاح مع الحدّ الفاصل بين الواقع والمخيّل من خلال التّحليل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ورصد الوقائع القصصيّة في الزمان والمكان للظاهرة المدروسة ^(٢).

يهدف الكاتب إلى عدم الاكتفاء بالرّصد السّردي للأحداث، وإمّا يضع في صلب أولويّاته تحديد القوى الاجتماعيّة والسياسيّة التي شكّلت الحدث التاريخي وينبش عن جذورها التاريخيّة وتطوّر حركتها في المجتمع، محدّداً في الوقت ذاته القوى التي أعاقّت التّغيير أو وقفت في وجهه.

يحتوي الكتاب تسعة فصولٍ وخاتمة. وفي الوقت الذي يعالج فيه باختصار في الفصل الأوّل التّأصيل النّظري لمفاهيم الثّورة والانتفاضة والهبة والمقاومة، والتي كانت تحتاج إلى المزيد من الإيضاحات والنّقاشات، خصّ الكاتب كلّ الفصول الأخرى بمرحلةٍ زمنيّةٍ معيّنة من التاريخ المصريّ، ليس من منطلق أفول أو بدء نظامٍ جديدٍ أو نهاية عهود كاريزماتٍ معيّنة، وإمّا من صعود وهبوط قوى اجتماعيّة

١ وجيه كوثاني، تأريخ التاريخ: اتجاهات مدارس مناهج، ط ١ (بيروت/الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢) ص ٢٠٦-٢١٧.

٢ لمزيد من التفاصيل عن دور علاقة التاريخ بالمخيال يوجد في إفلين باتالاجين: تاريخ المتخيّل في جاك لوغوف: التاريخ الجديد، ترجمة محمد طاهر المنصوري، ط ١ (بيروت، المنظمة العربيّة للترجمة، ٢٠٠٧)، ص ٤٨١-٤٨٣.

(نواة الحزب) كجناحٍ عسكريٍّ المرة الأولى في تاريخ مصر التي يصبح فيها الجيش أداةً لحماية الحركة القومية وليس أداةً للقمع.

يحدّد محمد حافظ دياب القوى الاجتماعية للثورة بالفلاحين والعسكريين والأعيان والمثقفين بعد أن يستعرض تحدياتٍ لبعض المؤرّخين العرب والأجانب. تطوّرت مواقف الفلاحين الاحتجاجية من الأشكال العبيّنة كإهمال الحصاد أو ما شابه قبل الثورة إلى توكيل أحمد عرابي في الدفاع عن حقوقهم مع الثورة، ومن ثمّ إلى تطوُّع الفلاحين للانضمام إلى صفوف الجيش بأعدادٍ كبيرةٍ قامت بدور أساسيٍّ في الثورة. أطلق عليهم الباحث "الجهاديون" لما أبدوه من دعمٍ عسكريٍّ للثورة أو لاستيلائهم على أملاك الإقطاعيين وإرسالها كمعوناتٍ لجيش عرابي. أمّا بالنسبة إلى العسكريين، فيوضّح الباحث أنّ العسكريين العرب كانوا ممنوعين من الترقية في عهد محمد علي وورثته في الحكم كما أنّ أحمد عرابي هو أوّل فلاحٍ عسكريٍّ يصل إلى رتبة قائم مقام أو عقيد. ولعلّ هذا ما دفع لطيفة سالم إلى أن تستثني العسكريين من القوى الاجتماعية التي صاغت الثورة لكون أغلبهم من الفلاحين أو الطبقة الوسطى الريفية. أمّا بالنسبة إلى الأعيان، فيتّضح مدى انتهازية هذه الفئة من خلال نقل الباحث عن محمد عبده مواقف الأعيان من الثورة كيف تقلّبوا من تأييدها ومن ثمّ إلى معارضتها وفقاً لحسابات الربح والخسارة، وذلك على العكس من دور المثقفين، وإن كانوا قد انقسموا بين مؤيّدٍ ومعارضٍ لها. ولكنّ دور جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الله النديم وتلامذتهم وخاصّة طلاب الأهر كان لهم الدور الأساسي في صوغ مطالب الفلاحين والقدرة على تجسيد الثورة وتحويلها إلى واقع.

يخصّص الكاتب الفصل الخامس لتحليل ثورة عام ١٩١٩ ضدّ الاستعمار البريطاني، والتي كانت تهدف إلى إقامة الملكية الدستورية النيابية، مطلقاً عليها ثورة "كلّ المصريين" ولم يسمّها ثورة سعد زغلول كما هو شائع في العادة. ويستعرض الكاتب في هذا الفصل التغيّرات الاقتصادية خلال بدايات الاستعمار البريطاني، وكيف تحوّل القطن إلى السلعة الزراعية الأولى في مصر بفعل السياسات الاستعمارية كي يصنّع في بريطانيا، حتّى أصبح محصول القطن قاعدة الجنيه المصري، والذي تتوقّف أسعاره في البنوك المركزية على محاصيل القطن. إضافةً إلى السياسات الاقتصادية والمالية والإدارية والإعلامية والطائفية والعسكرية التي تضمن بريطانيا من خلالها مصالحها ومصالح رعاياها وكبار ملاك الأراضي الزراعية من المصريين. وفي المقابل، قامت بريطانيا بخطواتٍ تحديثيةٍ في الدولة المصرية من خلال مدّ الطرق

الباحث أنّ خلع الأهالي للوالي العثماني خورشيد، وتعيين محمد علي بدلاً عنه والياً على مصر لأوّل مرّة في التاريخ المصري، يمثّل الدلالة الأعمق على ميلاد الهوية الوطنية المصرية. تجلّت هذه الهوية في قتال أهالي القاهرة خلال محاصرة الحملة الإنكليزية "فريزر" (الفصل الثالث) مدينة رشيد حتّى فكّ الحصار وانسحاب الحملة من مصر قبل وصول محمد علي وجيشه من الصعيد الذي كان يقاتل المماليك.

عرفت مصر في عهد محمد علي مرحلة الانتقال من "عالم العثماني" كما أسماها الباحث، إلى مرحلة الدولة الوطنية. وتحوّلت اقتصادياً من طابع الإقطاع الشرقي إلى الاقتصاد الرأسمالي المتخلف. واتّساقاً مع هذا المناخ تراوح المشهد الثقافي بين المثقف الليبرالي الذي يرى أنّ التحديث يكمن في الأخذ بأساليب التمدّن الأوروبية والمثقف السلفي المطالب بالعودة إلى السلف الصالح. ممّا خلق حالةً من الإرباك عند رواد النهضة العربية بالتقلّب بين الأصالة والحدّثة وبين الإسلام وأوروبا المعاصرة. وأرجع الباحث هذه الحالة من الإرباك إلى عدم قيام ثورة صناعية حديثة تولّد قوى اجتماعية جديدة تقود عملية التغيير الاجتماعي والسياسي. ولهذا سوف يتأرجح رواد النهضة في مواقفهم وآرائهم من ناحية الموقف الجذري من الاستعمار أو مهادنة البنية الفوقية للعلاقات ما قبل الرأسمالية.

ونتيجة لهذا الانقسام، الذي تضافر مع زيادة البعثات والجاليات الأجنبية وعودة الطلاب المصريين من بعثاتهم في الخارج، وتشجيع الخدويّات لنمط الحياة الغربي، ومحاولة تقليده في الثقافة العمرانية والاجتماعية، نشأت حالةً من الانقسام الثقافي بين القاهرة الشرقية والقاهرة الغربية. إذ ظلّت الأولى محافظةً على طابعها الاجتماعي التقليدي، بينما اتّسمت الثانية بالطابع التغريبي مكتسبةً هويةً أوروبيةً. ومع ذلك، فقد أدّى نزوح الوعي الوطني نتيجة انتشار التعليم وتعدّد الصحف الرسمية والشعبية وتكون الجمعيات السرية والعلنية، إلى توفير آليات الدفع الاجتماعي والثقافي نحو التّغيير، تجسّدت في ثورة ١٨٨١ (الفصل الرابع). أراد الكاتب خلال سرده صيرورة تطوّر وقائع الثورة أن يوضّح أنّها عكست تراث المجتمع المصري بوصفها أوّل مشروع تحرريٍّ من الاستبداد والاستعمار بعيداً عن الأيديولوجيات الأوروبية. وذلك من خلال تشكيل أوّل حزبٍ سياسيٍّ "الحزب الوطني الأهلي المصري" والذي مثّل انقلاًباً ثقافياً جذرياً لكونه تجاوز مسألة الأساس الديني للعمل السياسي وكرّس الأساس العلماني بديلاً عنه، وتعامل مع الفرد بصفته مواطناً مصرياً منتمياً للأمة المصرية. كما عدّ انحياز ضباط الجيش للجمعية الوطنية

هنا تكمن أهمية مشاركة الأقباط بكثافة في الثورة كرداً على السياسات البريطانية^(٣) التي مرّ عليها الباحث ولكنه لم يولها الاهتمام الكافي^(٤).

ينقل الباحث عن أحد المؤرّخين الغربيين - والتر لاكير - مقولة "ربّما لم يعرف التاريخ مجتمعاً لعب فيه الطلاب دوراً طليعياً مثلما حدث في مصر"، والتاريخ المصري المعاصر يشهد على ذلك. وبما أنّ الشّباب والطلاب هم أكثر الفئات إدراكاً للمتغيّرات والأكثر ميلاً إلى التمرد، فإنّ انتفاضة الطلاب عام ١٩٣٥ (الفصل السادس) كانت من صنع جيلٍ عاش مصر ثورة ١٩١٩ وعين تحولها من حركةٍ ثوريةٍ شعبيةٍ إلى قضيةٍ سياسيةٍ، وهو ما ظهر في الصراع بين القصر والوفد والإرادة الاستعمارية. ويمكن القول إنّ الانتفاضة جسّدت حضور الطلاب كفاعلٍ سياسيٍّ مهمٍّ على الساحة السياسية المصرية^(٥). أمّا عن القوى السياسية التي كانت تقف خلف الانتفاضة، فقد تركها الباحث مثار جدلٍ بين المؤرّخين ما بين مصر الفتاة والوفد والشيوعيين. بينما يؤكّد المستشار طارق البشري أنّ جمعية "مصر الفتاة" هي من تصدّر المشهد الاحتجاجي في قيادة التظاهرات الطلابية^(٦) ذات التوجّه العروبي الواضح، مع عدم تعارضها مع الهوية المصرية والإسلامية^(٧). كما تؤكّد بعض الدراسات على دور أحزاب "الوفد" و"الشيوعي" و"الأحرار" في المشاركة في التظاهرات^(٨).

أدّت التغيّرات الاقتصادية في المجتمع المصري إبان الحرب العالمية الثانية، إلى زيادة أعداد العمّال، خاصّةً مع تشجيع حكومة الوفد العمّال على التكوين النقابي عام ١٩٤٢، إضافةً إلى ازدياد النشاط الشيوعي كجزءٍ من حركة المدّ الوطني الشعبي بهدف تحرير مصر من الاستعمار. وقد قاد ذلك إلى انتفاضة شعبية في عام ١٩٤٦ عمادها الأساسي العمّال والطلبة (الفصل السابع)، والتي تمخّضت عن اندماج

والسكك الحديدية وترقيم المنازل وإعادة بناء المدن الكبرى وإعادة تنظيم القاهرة القديمة وتنويرها، والتي كانت تشهد أعلى نسبة وفيات في العالم بسبب تردّي الأوضاع الصحية. ولعلّ إنشاء خطوط الترام الثمانية التي تربط بين ميادين القاهرة ومختلف مناطق العاصمة كان في منزلة الانتقال من الأحياء المعزولة إلى المجتمعات المفتوحة وتفكّك العلاقات الاجتماعية التقليدية، خاصّةً مع هجرة أهالي الرّيف إلى المدينة. ولذلك ستشهد هذه المرحلة نقلاتٍ نوعيّة في المجتمع المصري مع كتابات قاسم أمين عن تحرّر المرأة وانتعاش العروض المسرحية وإدخال الأزهر علوم الرياضيات والجغرافيا ورسم الخرائط في مقرّراته. وعليه، يكون التحديث في مصر قد جرى من حيث المبنى والمعنى على غط التحديث الاستعماري، إذ اشتمل على تجديدات تمديدية، ولكنها مقموعة بنظام بوليسي ريفي. يُشبّه محمد حافظ دياب هذا النمط من التحديث بالآلة البخارية الدقيقة في تفاصيلها، ولكنها كانت تحت السيطرة التامة. وعلى الرغم من ذلك أتاحت هذه التطوّرات للمصريين الخروج إلى المجال العام مع تنامي نشاط الجمعيات والنوادي والنقابات العمّالية، إضافةً إلى ما أسماه الباحث بـ"المثقف الحديث". ولقد أتاحت هذه التطوّرات للصحف والمجلّات والحركات الطلابية خلق الشعور العدائيّ تجاه الاستعمار. ويحدّد محمد حافظ دياب أصحاب هذا الاتجاه بالطلبة الذين تلقّوا تعليمهم في الخارج وتعرّفوا على الثقافة الليبرالية الغربية ودعوا إلى القومية المصرية والنضال ضدّ الاستعمار، والذي انتظم في حزبين هما "الحزب الوطني" و"حزب الأمة". ومن ثمّ ينتقل الباحث إلى شرح العوامل الاقتصادية والسياسية المباشرة لانطلاق الثورة ويسرد يومياتها كما وقعت بأسلوبٍ قصصيٍّ مشوّقٍ، مؤرّجاً سرديات طمسها التاريخ، تظهر فيها روح الثورة. مثلّ العمّال والفلاحون والطلاب والنخب السياسية الحزبية، القوى الاجتماعية الأساسية للثورة الشعبية، والتي كانت فترة مخاضٍ لعصر أهمّ الأدباء المصريين (حافظ إبراهيم، أحمد شوقي، توفيق الحكيم، طه حسين...)، إضافةً إلى الزعماء السياسيين والقانونيين والاقتصاديين والفنانين. ولكنّ الطلاب كانوا الشرارة الأولى للثورة من خلال جمع التوكيلات للوفد لكي يفاوض باسم المصريين، وكانوا أوّل من خرج في التظاهرات.

لم يتطرّق الباحث كما ينبغي، إلى شرح سياسات بريطانيا الطائفية ومحاولاتها كتابة القوانين في مصر على أسسٍ دينيةٍ بالاستناد إلى ذريعة "حماية الأقليات"، ولكنّ النخبة المصرية استطاعت إسقاط هذه القوانين والمساواة بين المسلمين والأقباط في قوانين الدولة. ومن

٣ جاء ذلك بعد محاولات بريطانيا تقديم نفسها على أنّها حامية الأقليات في مصر، وسنّ ذلك في القوانين والمعاهدات بين مصر وبريطانيا مثل وثيقة كيزرون. واستطاعت النخبة المصرية عدم الإشارة إلى هذه المسائل لا في دستور ١٩٢٣ ولا في معاهدة ١٩٣٦.

٤ طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، ط ٤ (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ١٦١-١٧٠.

٥ كان من أهمّ الطلاب المشاركين في هذه التظاهرات الطالب جمال عبد الناصر والطالبة حكمت أبو زيد.

٦ تنظيم شعبي ظهر في الثلاثينيات. كانت بداياته بحركة الشباب في مشروع القرش الذي استهدف ممثالية بناء صناعة وطنية مصرية بواسطة حركة شعبية لجمع التبرعات. ثم تطوّر إلى جمعية مصر الفتاة التي نشرت برنامجاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. المصدر طارق البشري، المصدر نفسه، ص ٦١٤.

٧ المصدر نفسه، ص ٧٢٤.

٨ من الأمثلة على هذه الدراسات: فارس أشنتي، "الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في الوطن العربي"، في: عمرو الشوبكي: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر - المغرب - لبنان - البحرين، ط ١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير/كانون الثاني، ٢٠١١)، ص ٩٩.

أعضاءها سلطات واسعة لتنظيم اللجان الاجتماعية والثقافية والفنية، برز من خلالها قيادات طلابية من أمثال حمدين صباحي وعصام العريان وزيد عوده، ولاحقاً عبد المنعم أبو الفتوح وأحمد بهاء الدين شعبان وأبو العلا ماضي، وخاصةً في المناظرات الشهيرة بين كل من الرئيس المصري الأسبق أنور السادات والطلاب حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح. ساهمت الطلائع الأدبية لهذا الجيل في تحريك الوعي بالقضايا السياسية والاجتماعية المطروحة، عبر ما عُرف بـ"ثورة الماستر" التي كُرست لظهور المجلات غير الدورية. ومع إصدار الحكومة المصرية قرارات تتعلق برفع الأسعار عاد المصريون، خاصةً الطلبة والعامل وأهالي العشوائيات الفقيرة، إلى الاحتجاج في صباح ١٧ كانون الثاني / يناير في تسع محافظات في ما أسماه الباحث "هبة الجياع" لتكريزها على العامل الاقتصادي وإظهار الفوارق الطبقيّة بين مكونات المجتمع المصري في هتافاتها وشعاراتها ومهاجمة بعض المنشآت والمحلات التجارية والفنادق، وقد شارك فيها الإسلاميون والقوميون واليساريون بصورة عامّة.

يظهر في الكتاب مدى مركزية القاهرة كموجّه للحركة السياسية في مصر عمومًا، وعلى الرغم من أهمية الحراك المدني ومركزيته لا يمكن التغافل عن أهمية انتفاضات الفلاحين في الريف المصري ودورها، ولا عن أهمية الاحتجاجات العمالية، خاصةً في مدينة المحلة الكبرى. لم يتطرق الكتاب إلى الاحتجاجات العمالية في مدينة المحلة الكبرى في مرحلتي نهاية الأربعينيات ومنتصف السبعينيات، والتي كان لها الدور الأساسي في ترسيخ الطابع الاحتجاجي لأهالي المدينة، خاصةً أنها قادت إلى أول انتفاضة ضد نظام مبارك في عام ٢٠٠٨، والتي عُدّت إحدى أهمّ الشرارات لثورة ٢٥ يناير^(١٠). كما لم يتطرق الكتاب إلى انتفاضات الفلاحين وعلى الأخص انتفاضة فلاحى كمشيش في محافظة المنوفية ١٩٥٢-١٩٦٦ والتي قادتها الطبقة المثقفة في القرية من الملاكين الصغار المتأثرين بالفكر الماركسي ضد أسرة الفقي الإقطاعية وتجاوزاتها لقوانين الإصلاح الزراعي^(١١).

اكتفى الباحث بتحليل "هبة الجياع" وتأريخها عام ١٩٧٧ كسقف زمني للدراسة. ونرى أنه من المفيد لو تطرق الكتاب إلى أحداث الأمن

حركتي الطلبة والعامل في جبهة واحدة عُرفت باسم "اللجنة الوطنية للعامل والطلبة"، قادتها طلائع من مختلف فصائل الحركة الشيوعية وشباب الوفد واتحاد نقابات العمال، وضمت مندوبين منتخبين انتخاباً ديمقراطياً. نجح الكاتب في إبراز أهمّ إنجازات اللجنة الوطنية للعامل والطلبة، فهي لم تتجاوز النظام السياسي فحسب، بل أيضاً الأحزاب التقليدية التي أصبحت عاجزة عن مواكبة المطالب الشعبية في التحرير، وذلك من خلال طرحها لخطاب وطني تحرري شعبي من دون محاولة الهيمنة بفرض أيديولوجيتها على الشعب^(٩).

يقيم الباحث في الفصل السابع قبل الدخول في عهد الاشتراكية وثورة ١٩٥٢، تجربة مصر الليبرالية ويصفها بأنها تجربة غير مكتملة بسبب ضيق قاعدتها المادية المتمثلة في البرجوازية المصرية التي لم تنم بشكل كافٍ، ولم توسع قاعدتها الجماهيرية، وذلك من خلال رفضها الإصلاح الزراعي، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والاستئثار بالسلطة وعدم حسم قضية الاستقلال الوطني. ويثبت ذلك بالمقارنة بين متوسط دخل الفرد سنوياً في عام ١٩٥٠ للأسر المعتمدة، وعددها حوالي ١,٣ مليون أسرة، والذي يُقدّر تقريباً بـ ٢٦ جنيهًا، مع متوسط دخل كبار مالكي الأرض، والذي يُقدّر بـ ١٥ ألف جنيه، يضاف إليه أكثر من نصف المبلغ لمن يقوم بزراعة أرضه لحسابه الخاص. وعلى الرغم من ذلك يعترف الكاتب أن تلك المرحلة كانت الأكثر تعبيراً عن خارطة التنوع السياسي والاجتماعي والفكري في المجتمع، وعن الجدل الفكري حول قضايا الهوية. بينما يرى الكاتب أن ثورة ١٩٢٥ حققت كل ما عجزت عنه الليبرالية في المراحل السابقة من ناحية العدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني. ولكن هزيمة عام ١٩٦٧ كشفت نقاط الضعف في التركيب السياسي للدولة وتدني مؤسستها العسكرية، وهو ما أعاد الحركة الاحتجاجية للشارع المصري بعمودها الفقري (الطلاب والعامل) ردًا على الأحكام المخففة في حق المتسببين في الهزيمة.

استمرّ النشاط الطلابي الاحتجاجي في ميدان التحرير بين عامي ١٩٧١-١٩٧٢ للمطالبة بتصحيح نتائج حرب ١٩٦٧ وتحرير الأراضي العربية والمصرية. وعلى إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣، يحدّد الباحث في الفصل التاسع خمسة تجمّعات طلابية في الجامعة، هي: اليسار الراديكالي الماركسي، واليسار الناصري العروبي، والجماعات الإسلامية، واليمين الأيديولوجي، والمؤيدون للنظام. وعلى إثر الانفتاح السياسي بعد منتصف السبعينيات أقرّت لائحة طلابية جديدة للجامعة منحت

١٠ يمكن الرجوع في هذا الخصوص إلى رباب المهدي، "عمال المحلة انطلاق حركة عمالية جديدة"، في: دينا شحاته محرر، عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، ط ١ (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، ٢٠١٠) ص ١٤٣-١٥٧.

١١ تيموثي ميتشل، حكم الخراء مصر التكنو- سياسة الحداثة، ترجمة بشير السباعي، شريف يونس، ط ١ (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠) ص ٢٠١٠.

٩ يؤكّد على هذه الفكرة عصام الدّين جلال أحد صنّاع هذه الانتفاضة في كتابه الشّارع الوطني المدرسة والقذوة، الجزء الأول ١٩٢٤-٢٠٠٨ (القاهرة، دار ميريت، ٢٠٠٩) ص ٢٥٨. وهو أقرب إلى المذكرات إذ يستعرض فيه تجربته التاريخية والنضالية.

من خلال الثقافة أدبيًا أو شعريًا أو غنائيًا أو حتى شعبيًا. ويوضح في خاتمة الكتاب أنَّ المدونات على الإنترنت في السنوات العشر الأخيرة قد اضطلعت بهذا الدور من خلال النقاش الفكري والجدل حول مبادئ الديمقراطية والإصلاح السياسي ونقل مشاهد التعذيب في السجون والإضرابات العمالية والاحتجاجات الجماهيرية على صفحات الإنترنت. حتى وصل عدد المدونات في مصر عام ٢٠١٠ إلى نحو مئتي ألف مدونة، ويُقدَّر عدد المشاركين فيها بنحو ١٧٠ ألف مدونٍ غالبيتهم من فئة الشباب دون سنِّ الثلاثين، بمن فيهم شباب "الإخوان المسلمين". كما سمح هذا المجال الإلكتروني المفتوح بنشوء حركات اجتماعية جديدة عابرة للأيديولوجيات، تُجمَع على شيء واحد هو ضرورة إنجاز التغيير، متجنبةً الخلافات الفكرية والعقائدية والأيديولوجية، وترسم خطتها وبرامجها في الفضاء الإلكتروني في ظلّ التضييق الأمني في المجال العام، ولكن من دون أن تغفل دوره كلِّما استطاعت تحقيق ذلك.

يتبيّن لنا من خلال التحقيق الزمني الذي حدّده الباحث لفترة الدراسة، أنَّ القضايا الوطنية والقومية كانت المحرك الأساسي لحركات الشعب المصري في التاريخ المصري الحديث، ومن ثم تأتي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية كمؤدِّدٍ للحركات الاحتجاجية في مرحلة ثانية. ولذلك سيجد المتتبّع للاحتجاجات المصرية خلال السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك أنَّ القضايا القومية (الانتفاضة الفلسطينية ٢٠٠٠، وحرب العراق ٢٠٠٣) هي التي أعادت المشهد الاحتجاجي إلى الشارع المصري منذ عام ١٩٧٧، وولدت الاحتجاجات الفتوية الاجتماعية والاقتصادية، حتى تمكّنت القوى الاجتماعية المصرية من أن تسلك سلوكًا واحدًا في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

يُعاب على الكتاب أن كاتبه لم يحدّد المصادر والمراجع بدقة، إذ اكتفى بوضعها في نهاية الكتاب من دون ترتيبٍ ممنهج يربط الأفكار بالمراجع.

من المفيد لأيّ باحثٍ عن الانتفاضات والثورات والاحتجاجات في التاريخ المصري، أن يرجع إلى هذا الكتاب لما يقدمه من جديدٍ في تناول المسألة. ويعدُّ الكتاب خطوةً جيّدةً تحاول إعادة كتابة التاريخ المصري وفقًا لرؤى جديدة، على الرغم من وجود نقائصٍ وثغرات.

المركزي عام ١٩٨٦ خاصّةً أنَّ الكتابات عنها قليلة ونادرة، وذلك لما لها من أهمية اجتماعية - اقتصادية تعكس العلاقة المتوتّرة بين الرّيف والمدينة في مصر، ودور العوامل الطبقيّة في الأحداث، ويستدلّ على ذلك بسهولةٍ من خلال تخريب مظاهر الرفاهية وتكسيها في مناطق الاحتجاج كون غالبية رجال الأمن من الأرياف المصرية. وكان من المفيد أيضًا أن يتطرّق الكتاب إلى انتفاضة المحلّة الكبرى ٢٠٠٨ التي نستطيع القول إنَّها صنعت هويّة احتجاجية في المجتمع المصري لما تركته من وعيٍ بالحقوق عند مختلف الفئات والقوى الاجتماعية، ومن قناعةٍ متزايدة بأنّ حالة الظلم والاستبداد لم تعد مقبولة^(١٢).

نجح الباحث في استخدام تواتر الأجيال كأداةٍ في التحليل في ما يتعلّق بقضايا التغيير والاستمرار، استنادًا إلى أنَّ تتابع الأجيال أدعى إلى فرز القديم واكتشاف الجديد. ولعلّ مساهمته الأساسية في هذا المجال هي دراسة القوى الاجتماعية والسياسية لجيل السبعينيات من خلال تقصّي الوقائع والتفاصيل الخاصة بأبناء هذا الجيل في الجامعات. والغائب في الكتاب - وكان من المفيد أن يشير إليه الكاتب على الأقلّ في الخاتمة خلال مناقشته مستقبل الحركة الوطنية - أنَّ هذا الجيل هو من أخذ دوره التاريخي في تبنّي القضايا الوطنية القومية والمحلية في مقابل تراجع دور الطبقات والفئات الاجتماعية التقليدية الشعبية في مرحلة الركود السياسي خلال العقد الأخير من القرن الحالي، وذلك من خلال حشده المصريين للخروج في احتجاجات تتعلّق بالقضايا القومية، ومن ثم تأسيسه "حركة كفاية" في أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠٤ من أجل تحقيق الإصلاح السياسي في مصر عن طريق الاحتجاج في الشارع. نجحت كفاية في تسييس فئة الشباب المصري الجديد من خلال نشاطاتها الاحتجاجية، وهي التي تلقّفت القضية مستخدمةً أدواتٍ أكثر تطوّرًا بما فيها التكنولوجيا الحديثة.

يبين الكاتب في بداية الكتاب في الصفحة ١٥، أنّه يمكن لحظ مدونة تعبيرية تهيئ لظهور الحركة الوطنية، وهي مدونة تحوي مجادلاتٍ فكريةً وصورًا نمطيةً وأدبياتٍ وفنوناً تساهم بهذا القدر أو ذاك في التكريس لعملية التغيير. ولذلك حاول الباحث دائمًا أن يرصد الحالة الفكرية والأدبية لمرحلة ما قبل الحدث السياسي أو تأريخ الحدث

١٢ تضاعفت مختلف الأشكال الاحتجاجية في المجتمع المصري في عام ٢٠٠٨ عن الأعوام السابقة تبعًا لوعي الشعب المصري بحقوقه المسلوبة بعد انتفاضة المحلّة الكبرى وظهور إمكانية إحداث التغيير على الرغم من السطوة الأمنية، ولزيد من التفاصيل بخصوص هذه الاحتجاجات حجمها وأشكالها يمكن الرجوع والمقارنة إلى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨، ط ١ (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٢١٩-٢٥٧. إذ سيجد المتتبّع أنَّ الاحتجاجات تضاعفت في عام ٢٠٠٨ من حيث الحجم والشكل عدّة أضعاف.